

التاريخ: 1 / 1 14 ميلادية
الموافق: 15 / 12 1429 هـ
الرقم الإشاري: 3212

تَعَاوَنُوا

الاحوة / رؤساء وحدات الشؤون القانونية
عن طريق الاحوة / مدراء فروع صندوق الضمان الاجتماعي

خيل إليكم رفقة كتابنا هذا صورة عن الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في قضية الطعن الإداري رقم 51/108 ق في جلستها المنعقدة بتاريخ 2006/2/5 ف والذي قضت فيه بنقض الحكم المطعون فيه وفي الدعوى الإدارية رقم 32/105 ق استئناف طرابلس برفضها في شأن احتساب علاوة الاغتراب عنصراً من عناصر المرتب الفعلي للمضمون المشترك الذي يسوى على أساسه معاشه الضماني.

وذلك للاطلاع ومراعاته عند التصدي لأي واقعة تحمل نفس الموضوع الذي تم الفصل فيه.

والله اعلم

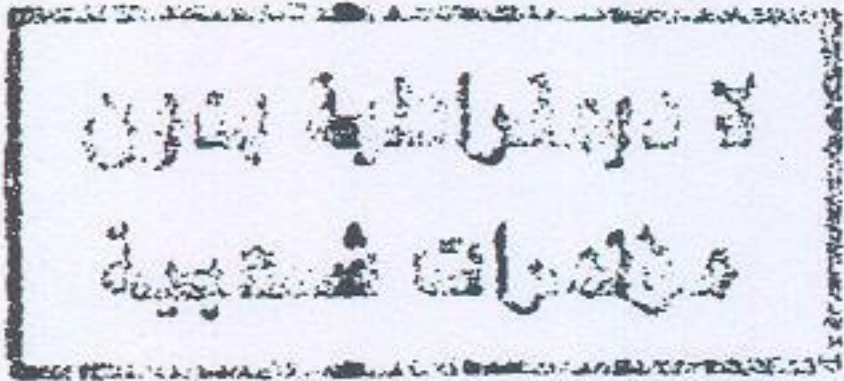
شعبان أحمد أطيقه
مدير مكتب الشؤون القانونية

صندوق الشؤون الاجتماعية
 قسم الشؤون الإدارية والتشغيلية
 الخزانة العامة
 رقم التسجيل: 20615
 التاريخ: 20

إلى /

مكتب/ شؤون اللجنة الشعبية بالصندوق
الأخ/ المسجل العام
الأخ/ مدير مكتب التقييم والمتابعة
ملف/ مكتب الشؤون القانونية
ك. قانوني ش. أطيقة م. الكمبيوتر

كتاب
 التاريخ
 الجزء
 الثاني
 من
 تاريخ
 العرب
 في
 القرن
 الثاني
 للهجرة
 من
 تأليف
 ابن
 جرير
 الطبري
 رحمه
 الله
 في
 سنة
 ١٠٠٠
 هـ



Handwritten notes and signatures in the top left corner, including a large circular stamp and various scribbles.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
رقم 14

التاريخ 29 / 4 / 2006
الموافق 1 / 1

762

Handwritten notes and signatures in the middle left corner, including a circular stamp.

لجنة إدارة صندوق الضمان الاجتماعي :
لجنة إدارة صندوق الضمان الاجتماعي فرع طرابلس .

لجنة إدارة صندوق الضمان الاجتماعي :
لجنة إدارة صندوق الضمان الاجتماعي فرع طرابلس .

Handwritten notes and signatures in the bottom left corner, including a circular stamp.

لجنة إدارة صندوق الضمان الاجتماعي :
لجنة إدارة صندوق الضمان الاجتماعي فرع طرابلس .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المستشار
أ. خليفة سعيد القاضي
رئيس إدارة القضايا

Handwritten notes and signatures in the bottom right corner, including a circular stamp.

لجنة إدارة صندوق الضمان الاجتماعي :
لجنة إدارة صندوق الضمان الاجتماعي فرع طرابلس .

القضاء في العربية الليبية
القضاء في اراكية العظمى
الدائرة العليا

بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
الدائرة الإدارية

في جلسة المفقعة غائبا صباح يوم الأحد 14 محرم
1374 و.ر (2006 مسيحي) بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس
برئاسة المستشار الأستاذ:
وعضوية المستشارين الأستاذين:
الطاهر خليفة الواعر
فوزي خليفة العايد
الشريف علي الأزهري

في جلسة المفقعة غائبا
بمقر المحكمة العليا
وعضوية المستشارين الأستاذين:
صلاح الدين الديب
الصادق ميلاد الخويلدي

اصدرت الحكم الآتي
في قضية الطعن الإداري رقم 51/108 ق

المقدم من:

- 1- الممثل القانوني لصندوق الضمان الاجتماعي بصفته
- 2- الممثل القانوني لصندوق الضمان الاجتماعي بطرابلس
وتنوب عنهما / إدارة القضايا "

ضد:

أبو القاسم عيسى أبودية
" وكيله المحامي/ عمري الشقروني "

الصادر من محكمة استئناف طرابلس - دائرة القضاء الإداري -
بتاريخ 14/10/2004 و.ر (2004 مسيحي) في القضية رقم: 32/105 ق .

على الأوراق ، وتـ... قوة تقرير التلخيص ، وسماع
المرافعة ، والنقض ، والمداولة .

الوقائع

من ضد: الدعوى الإدارية رقم 32/105 ق أمام دائرة القضاء
تتألف طرابلس طلباً إلغاء قرار لجنة الفصل في المنازعات
في المنازعة رقم 37 لسنة 2002 ، قال شرحاً لها أنه اعتباراً
إلى المعاش لعدم لياقته الصحية وقام قسم المنافع النقدية
الاجتماعي بربط معاشه الضماني على أساس مرتباته التي
في داء أربعة وعشرين شهراً ، ونأزع في هذا أمام لجنة الفصل
بأنه التي أصدرت قرارها المطعون فيه برفض المنازعة .
لجنة الدعوى وبقيت فيها بالبيع القرار المطعون فيه وما ترتب
إلى المطعون ضدها بإعادة تسوية معاش المطعون ضده
متوسط مرتباته الفعلية خلال السنوات الثلاث الأخيرة .
لجنة المطعون فيه .

الإجراءات

1372.4 و.ر (2004 م) صدر الحكم المطعون فيه ، بتاريخ
فرديت إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بالتقرير به لدى قسم
أرسلت به مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من
و.ر 1372.7.22 و.ر إعادة أصل ورقة إعلان
في موطئه المختار - مكتب المحامي على عمر الشقروني -

1372.5 و.ر أودع محامي لمطعون ضده مذكرة بدفاعه وبتد
تدنا أشار إلى محتوياتها على غلافها .
مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً ورفضه

استشار المقرر تقرير التلخيص ، وحسدت جلسة
(2006 م) انظر الطعن ، وسمعت الدعوى على النحو المبين
لجنة الحكم لجلسة اليوم .

الأسباب

لجنة استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .
لجنة على الحكم بمطعون فيه مخالفة القانون بمقولة أن
لجنة المطعون ضده اعتباراً في تسوية معاشه الضماني

لا إلى لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش انصافاً بقرار من
سنة في 1980.11.24 ، فمادتها 45 وضعت نصاً عاماً مؤداه أن
الحق في الاستفادة من نظم الضمان الاجتماعي إذا كان معارفاً أو
بعثاً أو مبنياً لدى الشعب المسلح ، بل يرجع فيها إلى قرار
الهيئة للضمان الاجتماعي رقم 20 لسنة 1981 بشأن تحديد
المرتبة في حساب المرتبة الفعلي الذي حدد هذه العلاوات ، ولم
تأب حدة منها وكذلك إلى ما قرره المحكمة العليا في الطعن
46 من أن علوتي الاغتراب والسكن المنصوص عليهما في
من لائحة العاملين بالخارج الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة
1980 استأ من عناصر المرتبة الفعلي للموظف الذي يسوى على
الضمان ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وادخل
التعديلات تصرف للمطعون ضده أثناء عمله خارج الجماعة
رتبه الفعلي الذي يسوى على أساسه معاشه الضماني ، فإنه يكون
حرياً بالنقض .

هذا التعدي في مجمله شديد ذلك أن المادة 52 من القانون رقم 13
لضمان الاجتماعي عرفت المرتبة الذي تسوي على أساسه
في المرتبة الفعلي أو الأجر الفعلي الذي تحسب على
الموظفين أو العمال ، كما تسوي على أساسه المعاشات وغيرها
مالية ويشمل ما يتقاضاه المضمون (المشترك) من مرتبة أساسية
مالية ما يستحقه من علاوات وبدلات ومزايا أخرى ، ومنها
هذه الإضافات ذات صفة مستقرة ثابتة ومنظمة .
وإنما عناصر المرتبة أو الأجر ، سواء كان يؤدي من جهة العمل
أو كان يؤدي نقداً أو عيناً أو في شكل عمولات أو بأية

مادة 9/23 من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي على أن
تأب أو الأجر أو الدخل مدلوله الوارد بيانه في المادة (1) من هذه
في مباشر جزئي لإصابة العمل أو إعانة مقطوعة أو منقوعة
بقرار مشترك قد استحقها خلال مدة السنوات الثلاثة الأخيرة
من (التي حسب على أساسها المتوسط) ، وعرفت المادة
المرتبة أو الأجر بأنه " هو المرتبة الفعلي أو الأجر الفعلي
من اشتراكات الموظفين أو العمال المضمونين ، كما يسوى
بما يستحقه من معاشات ومنافع ضمانية أخرى ، ويشمل ما يتقاضاه
من مزايا من مرتبة أساسية أو أجر أساسي مضافاً إليه ما يستحقه
بدلات ومزايا مالية أخرى ، بشرط أن تكون هذه الإضافات ذات
صفة مستقرة سواء كان المرتبة أو الأجر يؤدي من جهة العمل أو

بها إلى لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة بقرار من
الهيئة العامة للغرفة التجارية والصناعية رقم 45/1980.11.24 ، فمادتها 45 وضعت نصاً عاماً مؤداه أن
الحق في الاستفادة من نظم الضمان الاجتماعي إذا كان معارفاً أو
مستخدماً أو معيلاً أو معيلاً لدى الشعب المسلح ، بل يرجع فيها إلى قرار
الهيئة العامة للغرفة التجارية والصناعية رقم 20 لسنة 1981 بشأن تحديد
المراتب في حساب المرتب الفعلي الذي حدد هذه العلاوات ، ولم
تذكر أية مادة منها وكذلك إلى مقررته المحكمة العليا في الطعن
الرقم 46 من أن علاوة الإغتراب والسكن المنصوص عليهما في
من لائحة العاملين بالخارج الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة
رقم 2 لسنة 1981 أمثالاً من عناصر المرتب الفعلي للموظف الذي يسوى على
أساسه مع العاملين ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وادخل
علاوة الإغتراب التي كانت تصرف للمطعون ضده أثناء عمله خارج الجماهيرية
على مرتبه الفعلي الذي يسوى على أساسه معاشه الضماني ، فإنه يكون
قد انتهك حقاً بالنقض .

هذا النوع في مجمله شديد ذلك أن المادة 52 من القانون رقم 13
للسنة 1973 في أن الضمان الاجتماعي عرفت المرتب الذي يسوى على أساسه
الأجور أو المرتب الفعلي أو الأجر الفعلي الذي تحسب على
الموظفين أو العمال ، كما تسوى على أساسه المعاشات وغيرها
من مزايا مالية ، ويشمل ما يتقاضاه المضمون (المشترك) من مرتب أساسي
مضاف إليه ما يستحقه من علاوات وبدلات ومزايا أخرى ، وبذلك
تتألف الإضافة ذات صفة مستقرة ثابتة ومنظمة .
فإن عناصر المرتب أو الأجر ، سواء كان يؤدي من جهة العمل
سواء كان يؤدي نقداً أو عيناً أو في شكل عمولات أو أية

المادة 9/23 من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي على أن
تب أو الأجر أو الدخل مدلوله الوارد بيانه في المادة (1) من هذه
اللائحة هي جزئي لإصابة العمل أو إعانة مقطوعة أو منفعة
يكون المشترك قد استحقها خلال مدة السنوات الثلاثة الأخيرة
من مزايا (التي حسب على أساسها المتوسط) ، وعرفت المادة
اللائحة المرتب أو الأجر بأنه " هو المرتب الفعلي أو الأجر الفعلي
الذي اشتراكات الموظفين أو العمال المضمونين ، كما يسوى
بما يستحقه من معاشات ومنافع ضمانية أخرى ، ويشمل ما يتقاضاه
المشارك مالياً من مرتب أساسي أو أجر أساسي مضافاً إليه ما يستحقه
بدلات ومزايا مالية أخرى ، بشرط أن تكون هذه الإضافات ذات
صفة مستقرة سواء كان المرتب أو الأجر يؤدي من جهة العمل أو

سنة أو غير ذلك وسواء كان يؤدي نقداً أو عيناً وذلك على الوجه المبين باللائحة
سجل الاشتراكات والتفتيش والقرارات الصادرة بمقتضاها " .

وانصت المادة 34/أ من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة
ر اللجنة الشعبية العامة الصادر في 1981/4/19 بأنه " يقصد بالمرتب الذي
نق ذلك الاشتراك ، فيما يتعلق بالموظفين الوارد بيانهم بالمادة (5) من هذه
لحة - المرتب الفعلي : وهو المرتب الأساسي للموظف المشترك أي أول مربوط
ته وما يستحقه في هذه الدرجة من علاوات سنوية وتشجيعية وعلاوة ترقية
افاً إلى ذلك ما يستحق له من علاوة السكن وعلاوة العائلة وسائر العلاوات
لات والدرايا المالية الأخرى ذات الصلة المستقرة الثابتة المنتظمة التي
د قرار يصدره أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .

وانصت المادة الأولى من قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان
اجاعي رقم 20 لسنة 1981 على أنه " يقصد بالمرتب الذي يستحق
الاشتراك الضماني - فيما يتعلق بالموظفين الوارد بيانهم بالفقرات
(ب) و (ج) من المادة الخامسة من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش
التي - المرتب الفعلي - وهو المرتب الأساسي للموظف المشترك أي أول
م مربوط وما يستحقه في هذه الدرجة من علاوات سنوية وتشجيعية
وة ترقية ، مضافاً إلى ذلك ما يستحق له من علاوة السكن وعلاوة العائلة
وات البدلات ذات الصلة المستقرة الثابتة المنتظمة الآتي بيانها -

1- علاوة المهنة : لخطورة وشديدة الخطورة وشبه الخطورة .

2- علاوة التدريس . 3- بدل التفرغ . 4- علاوة العدوى .

5- علاوة الفنية . 6- بدل طبيعة العمل .

7- بدل أو علاوة العمل الإضافي متى كانت لها صفة الثبات والانتظام . قرار
الأمين على الإقفل في السنة " .

عند الاقتراب ، طبقاً لهذه النصوص ، لا تعد عناصر من عناصر
الذي للموظف المشترك الذي يسوى على أساسه معاشه الضماني لأن
رقم 13 لسنة 1980 بشأن الضمان الاجتماعي اشترط في كل إضافة تلحق
بأساسي وتجيب في تسوية المعاش الضماني أن تكون ذات صفة
ثابتة ومنتظمة وأن تكون محددة في تشريع لائحى صدر تنفيذ
علاوة الاغتراب تنقصر إلى هذا الشرط الأخير ، فلم ينص في تشريع
على اعتبارها عنصراً من عناصر المرتب الفعلي للموظف المشترك الذي
على أساسه معاشه الضماني .

وأما فإن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف
عن التفتيش .

مبنى النقض مخالفة القانون وأن الدعوى صالحة للفصل
فيها لأن
ة تحكم فيها عملاً بالمادة 358 من قانون المرافعات .

فلهذه الأسباب

محكمة بقبول الطعن شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه وفي
رقم 32/100 ق استئناف طرابلس برفضها في شأن احتساب
عنصر من عناصر المرتب الفعلي للموظف المشترك الذي
له معاشه الدائماني .

المستشار

المستشار

الشريف علي الأزهرى
عضو الدائرة

فوزي خليفة العابد
عضو الدائرة

الواصر
دائرة

مسجل الدائرة

الصادق ميلا الخويلدي